

دولة القانون؛ نتحفظ على دعوة الرياض للطالباني للمشاركة وكان المالكي أحق بها

أوضح في تصريحات صحفية أن الرئيس " كان يتعمد حضور القمة ومشاركة قادة الدول الإسلامية جلسات القمة، مشيراً إلى أن «الرئيس طالباني أحال الدعوة إلى الحكومة العراقية لاختيار ممثل عن العراق لحضور هذه القمة».

واختتمت في مكة المكرمة، الأربعاء الماضي (١٥ آب الحالي)، أعمال القمة الإسلامية الاستثنائية التي عقدت، الثلاثاء الماضي، بدعوة من العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز بمشاركة ٥٧ دولة إسلامية، لمناقشة الأحداث التي تشهدها سوريا وأوضاع المسلمين في ميانمار فضلاً عن العديد من المواضيع التي تخص الدول المشاركة، فيما قرر المجتمعون في البيان الختامي للقمة تعليق عضوية سوريا في منظمة التعاون الإسلامي وإدانة الانتهاك الواسع لحقوق الإنسان والجرائم التي يرتكبها النظام السوري ضد أبناء شعبه، وإنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية الذي اقترحه العاهل السعودي للوقوف بوجه الفتنة بين المسلمين، ورفع قضية (الروهينجيا) المسلمة في بورما إلى الأمم المتحدة.

يذكر أن العراق شارك في القمة بتمثيل سفيره في السعودية غانم علوان الجميلي، فيما كانت المشاركات اللاحقة حضور الرئيس الإيراني حمدي نجاد والرئيس المصري محمد مرسي، وأوصى المجتمعون بتعليق عضوية سوريا في منظمة المؤتمر الإسلامي. وشهدت العلاقات العراقية السعودية طيلة الفترة التي أعقبت عام ٢٠٠٣، فتورا واضحا أسوة بالعلاقات التي أعقبت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، على عكس ازدهارها إبان الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ حيث كانت المملكة العربية السعودية من أكثر الدول العربية دعماً للعراق في تلك الحرب، ولم تقدم الرياض تفسيراً رسمياً لعدم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع بغداد بالرغم من أن جزءاً مهماً من القوات الأمريكية التي دخلت العراق وأودت بالانظام السابق في عام ٢٠٠٣ جاءت عن طريق الأراضي السعودية المحايدة للبلاد من الجهة الغربية والجنوبية، وبدت العلاقة أكثر تشنجاً اثر الموقف الرسمي العراقي الذي اتخذ طابعاً معارضاً للتدخل السعودي في البحرين، حيث حذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في ٢٦ من آذار ٢٠١١، من حدوث توتر طائفي في المنطقة إثر دخول قوة من درع الجزيرة إلى البحرين، والتمثيل الضعيف للسعودية في القمة العربية التي عقدت في بغداد نهاية آذار ٢٠١١.

بغداد/ المدى

أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون إحسان العوادي، الأربعاء الماضي، أن دعوة الرياض لحضور مؤتمر التضامن الإسلامي الذي عُقد في مكة المكرمة وجهت لرئيس الجمهورية جلال طالباني فقط، وفي حين أشار إلى أن ائتلافه يحتفظ على تلك الدعوة، لفت إلى أن السعودية دأبت على إرسال رسائل بعيدة عن السياسية.

وقال إحسان العوادي في حديث له "السورية نبوز"، إن "السعودية دعت رئيس الجمهورية جلال طالباني فقط للمشاركة في مؤتمر التضامن الإسلامي الذي اختتم أعماله في مكة المكرمة، الثلاثاء الماضي"، معتبراً أن ائتلاف دولة القانون "ينتظر لهذه الدعوة يتحفظ".

وأضاف العوادي أن "الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء ورئيس الجمهورية هو رمز السيادة العراقية لكن هكذا مؤتمرات يحضرها غالباً رؤساء الحكومات"، معتبراً أن "هناك رسالة من السعودية لطالما دأبت على إرسالها في الأوساط العالمية والعربية والإسلامية لأهداف تراها بعيدة عن السياسية".

وكان المستشار الإعلامي لرئيس الوزراء علي الموسوي نفى ما نسبته بعض وكالات الأنباء إلى رئيس الحكومة نوري المالكي بوصفه المؤتمر الإسلامي في مكة المكرمة بـ"قمة الإرهاب"، مؤكداً حق الحكومة في ملاحقة من روج لهذا الخبر، فيما أشار إلى أن العراق يشجع الحلوس السلمية بلوغ الشعوب أهدافها المشروعة.

وقد أحدث مستوى التمثيل العراقي في القمة الاستثنائية في مكة المكرمة وتصريحات نسبتها وكالة مهر للأنباء الإيرانية لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي جدلاً بين السياسيين العراقيين إذ انتقد نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي مستوى التمثيل وقال في تصريح لصحيفة الشرق الأوسط انه يشعر بالأسف لهذه المشاركة الضعيفة لدولة عربية وإسلامية مهمة ومؤسسة لجامعة الدول العربية ومؤتمر التعاون الإسلامي مثل العراق، مضيفاً: أن تخطي سياسة الحكومة الخارجية إضافة إلى الداخلية طبعاً، أدى إلى أن يتقاطع العراق مع كثير من دول الجوار وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا مقابل تطور العلاقات بين بغداد وطهران

وكان مصدر مقرب من الرئيس جلال طالباني قد

اختفاء وزير الدفاع السابق والحكومة تبحث عنه في واشنطن



طائرات الانتينوف الأركانية

الأمريكية لغرض علاج ابنته، وما يمكن أن يتسبب به الإفصاح عن العقود الأجنبية من تداعيات مشيرة تمس أشخاصاً في قلب القرار العسكري، في هذه الأثناء أعطى مقتل المرافق الشخصي لوزير الدفاع السابق في ظروف غامضة زخماً لتلك الضغوط، فقد تزامن هذا الإغتيال الغامض مع ما يقال بوجود مشروع يدرج اسم وزير الدفاع العراقي السابق عبد القادر العبيدي على قائمة الانتربول الدولي نتيجة قضايا فساد كبرى تخص صفقات تسليح الجيش العراقي بطائرات الانتينوف الأوكرانية والمروحيات الجيكية وملفات فساد أخرى، ما يثير الشبهات أن العميد علي عكلة السعدون لقي مصرعه قبل أيام بطريقة لم يكشف عنها النقاد، كما أحيطت مراسيم الفاتحة بأجواء غير طبيعية، فقد جرى التكتف على الرتبة العسكرية والوظيفة التي كان يشغلها كمرافق شخصي لوزير الدفاع السابق، والاكتفاء باسمه المجرّد «الحاج علي عكلة

السعدون»، عند اعلان فاتحته. وأفادت بعض التقارير أن وزير الدفاع السابق قبل اغتيال مرافقه الشخصي بأيام كان قد هدد بفضح شركاء في صفقات الأسلحة الفاسدة من المحيطين برئيس الوزراء من مستشارين ومسؤولين كبار في وزارة الدفاع، حدهم بالأسماء. المراقبون يشيرون إلى أن مصرع العميد علي عكلة يفقد تحقيق الزّامة البرلمانية حلقة مهمة من الحلقات التي قد تخدم العدالة عند فتح ملفات فساد وزارة الدفاع في فترة الوزير السابق عبد القادر العبيدي، الذي عُيّن بعد خروجه من منصبه مستشاراً للقائد العام للقوات المسلحة.

يذكر ان العقود التي وقعتها وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي حسب لجنة النزاهة النيابية تتضمن مؤشرات فساد قوية وعقوداً لشراء أسلحة من صربيا تضم هاونات ومدفعية غير صالحة للاستعمال، وفساداً في صفقة ناقلات الجنود الأوكرانية.

بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الخارجية العراقية، امس الخميس، عن لجوء ١٤ ألف سوري إلى العراق منذ اندلاع الحركة الاحتجاجية ضد النظام فيها، مؤكدة في الوقت نفسه عودة ٢٦ ألف عراقي من سوريا.

وقالت الوزارة في بيان تلقت المدى نسخة منه، إن عدد اللاجئين السوريين في العراق بلغ ١٤ ألف لاجئ في إقليم كردستان ومحافظه الأنبار، لافتاً إلى أن ٢٦ ألف عراقي عادوا من سوريا بسبب حوادث العنف والقتال المستمرة فيها. وأضافت الوزارة أن وزير الخارجية هوشيار زبياري بحث مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبرلر العلاقات مع الأمم المتحدة والبرامج المقبلة لبعثة اليونامي، مبيّنة أن



عبد القادر العبيدي

الرامية إلى وضع اليد على نسبة الـ ٢٥٪ من التعاقدات المليونية في عقود التسليح. وترتبط المحاولات الضاغطة لهيئة النزاهة البرلمانية على وزارة الدفاع بالجدل الدائر بشأن اختفاء الوزير السابق عبد القادر العبيدي عن الانتظار، وما أشيع عن سفره إلى الولايات المتحدة

التحالف الكردستاني؛ إغلاق ممثلية الإقليم في بغداد غير دستوري

أربيل/ المدى

محمد توفيق في تصريح صحفي إن "إغلاق ممثلية تطور سيء على مستوى العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وأن بغداد لم تكن بحاجة لغلق هذه القنّاة التنسيقية التي كان وجودها ضرورياً جداً". ولم يستبعد توفيق أن "تسهم هذه الخطوة في تصعيد الموقف بين الجانبين وكذلك أن تتخذ حكومة إقليم كردستان إجراءات مقابلة كإغلاق مكاتب تابعة للحكومة الاتحادية في كردستان". وأضاف أن "قرار الحكومة الاتحادية جاء كرد فعل بسبب التوتر الحاصل بين بغداد وأربيل". من جانب آخر قال الخبير القانوني طارق حرب، إن حكومة بغداد لم تقرر غلق مكتب ممثلية إقليم كردستان، بل قررت إخلاؤها من موقعها الحالي في مبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مبيناً أن الإقليم لديه الحرية في افتتاح مكتبه في أية منطقة بمدينة بغداد.

وكان ممثل إقليم كردستان في بغداد محمد احسان قد أكد امس إن "المثلية تلقت كتاباً معنوناً من مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٨ آب ٢٠١٢ يتضمن طلباً بإغلاق مكتب المثلية في الأمانة العامة للمجلس في بغداد لعدم وجود سند قانوني لوجودها".

وأوضح طارق حرب لوكالة كردستان للأنباء (أكانبوز) امس إن "قرار الحكومة الاتحادية بإغلاق مكتب إقليم كردستان ليس دستورياً وليس قانونياً، ولا سيما أن وجود المثلية ليس جديداً في بغداد". وأشار إلى أن "مكتب إقليم كردستان يزال مهام عمله في بغداد منذ سبعة أعوام، ولذلك فإن قرار غلقه ليس دستورياً، وجاء في غير محله".

ولفت السعدون إلى أننا "الآن نتمتع بعتلة رسمية، وبعد بدء الدوام الرسمي في مجلس النواب، سنجرى لقاءً مع ممثل حكومة الإقليم في بغداد محمد احسان للبحث في أسباب إصدار قرار غلق المكتب". وشدد على أن "الحكومة العراقية مطالبة بتقديم توضيح بشأن أسباب غلق مكتب حكومة إقليم كردستان، لأنه يعد ممثلية رسمية ولم يتم ارتكاب عمل قانوني ليتم إصدار قرار الغلق بسببه. من جانبها انتقدت كتلة التغيير في مجلس النواب العراقي التي تشغل ثمانية مقاعد من أصل ٣٢٥ قرار الحكومة الاتحادية بإغلاق مكتب ممثلية إقليم كردستان في العاصمة بغداد، واصفة القرار بأنه "تطور سيء" ومن شأنه تعميق الخلافات القائمة.

وقررت الحكومة الاتحادية أمس الأول الأربعاء إغلاق مكتب ممثلية إقليم كردستان في الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، عازية قرارها إلى عدم وجود المستندات الرسمية للمثلية إلا أن ممثل حكومة الإقليم في بغداد أكد بأن لديهم المستندات الكاملة للعمل، وقد افتتحت المثلية وفقاً للقرار ٢٩ الديواني، والذي وقع عليه رئيس الوزراء العراقي.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية في كتلة التغيير



لاجئون سوريون..... آفب.

بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا. وسبق أن وجه رئيس الحكومة نوري المالكي نداءً لهم بالعودة إلى العراق بعد سلسلة استهدافات تعرضوا لها. وتشهد سوريا منذ (١٥ آذار ٢٠١١)، حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب على ٢٠ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان في حين فاق عدد المعتقلين في الاحتجاجات الـ ٢٥ ألف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن مئات آلاف اللاجئين والمهجّرين والمفقودين، فيما تتهم السلطات السورية مجموعات "إرهابية" بالوقوف وراء أعمال العنف.

في محافظة دهوك، في (٢٥ تموز الماضي)، عن لجوء أكثر من ١١ ألف سوري إلى إقليم كردستان منذ اندلاع أعمال العنف في بلادهم، مؤكدة أنها تستعد لتوسيع مخيم دومين لاستقبال عدد أكبر من اللاجئين.

وأعلنت وزارة الهجرة والمهجرين، في (١١ آب ٢٠١٢)، أنها بدأت بنقل اللاجئين السوريين الداخليين عبر منفذ الوليد الحدودي إلى مخيم جديد إقامته بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين، فيما بينت أن هذا المخيم يضم ٤٦٠ خيمة مزودة بجميع المتطلبات الحياتية، أكدت أن عددهم الكلي زاد على ٤٠٠٠ شخص.

وقررت الحكومة في (٢٤ تموز ٢٠١٢)، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها

"اللقاء بحث أوضاع اللاجئين السوريين في العراق والحاجة إلى التعاون بين المنظمة والأجهزة العراقية لتوفير مستلزمات الرعاية الإنسانية المطلوبة لهم".

ولفتت الوزارة إلى أن "اللقاء بحث أيضاً العلاقات العراقية -الكويتية والتطورات الأخيرة والحاجة إلى دور فاعل للمنظمة لمساعدة البلدين لمعالجة القضايا العالقة". وكانت لجنة استقبال اللاجئين السوريين في محافظة الأنبار، أعلنت في (١٣ آب ٢٠١٢)، عن بدء نقل اللاجئين إلى معسكر جديد أعدته الحكومة العراقية بمساعدة الأمم المتحدة وجمعية الهلال الأحمر العراقي، فيما أشار إلى أن أعدادهم في الأنبار فقط بلغ ٤٦١٩ ألف لاجئ، ٦٨٪ منهم أطفال ونساء. وأعلنت دائرة الهجرة والمهجرين